

تحليل آراء الشباب الكويتيين في كفاءة برنامج الإسكان الحكومي في دولة الكويت: دراسة استطلاعية

Analyzing the Opinions of Kuwaiti Youth on the Efficiency of the Government Housing Program in the State of Kuwait: An Exploratory Study

أحمد إبراهيم الأنصاري*
aealansari@gmail.com

علي صالح النجادة*
ali.alnajadah@gmail.com

ملخص:

مع الاهتمام الرسمي بسرعة الإنجاز، فالطلب على الإسكان الحكومي في الكويت يتزايد سنوياً بوتيرة متسارعة. تهدف هذه الدراسة إلى استطلاع آراء الشباب الكويتيين حول فاعلية برنامج الإسكان الحكومي في دولة الكويت؛ ذلك أن معرفة آراء الشباب له دور كبير في صياغة الأهداف الاستراتيجية الجديدة للدولة عامة والهيئة العامة للإسكان خاصة. استُخدم في هذا البحث المنهج الوصفي لتحقيق الهدف من هذه الدراسة. شارك في هذه الدراسة خمسمائة وستة وسبعون (576) شاباً وشابة من مختلف كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وجامعة الكويت من خلال توزيع استبانات إلكترونية خصيصة لتحقيق هدف البحث. خلصت النتيجة إلى امتعاض وعدم رضا أغلبية أفراد العينة عن أكثر القضايا والمقترحات الإسكانية التي

* أستاذ دكتور بقسم التصميم الداخلي - كلية التربية الأساسية - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - الكويت.

* أستاذ مشارك بقسم التصميم الداخلي - كلية التربية الأساسية - الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب - الكويت.

أخذت آراؤهم فيها. كذلك أبدى أغلب المشاركون في الدراسة عدم قناعتهم بكفاية وجدية جهود مجلس الأمة والجهات الرسمية ذات العلاقة بالإسكان الحكومي في حل هذه المشكلة وإنهاء المعاناة الناتجة عنها.

الكلمات المفتاحية: دراسة استطلاعية، برنامج الإسكان الحكومي، آراء الشباب الكويتيين، دولة الكويت.

Abstract:

Despite the official desire for rapid completion of government housing, the demand for this commodity is increasing. The purpose of this study is to analyze the opinions of Kuwaiti youth regarding the efficiency of the government housing program in the state of Kuwait. A quantitative, descriptive, analysis was used as methodology of this study. A survey questionnaire was developed and distributed online to five hundred and sixty-seven (567) young male and female students who participated in this exploratory study, who were studying in the higher education in Kuwait. The result in this study shows clear dissatisfaction with most of the respondents toward most of the important housing issues and proposals in which their views were taken. Most of the participants in the study also expressed their lack of conviction regarding the efforts of the National Assembly and the official bodies concerned with government housing to solve it.

Keywords: Exploratory study, Government housing program, Opinions of Kuwaiti youth, Kuwait.

مقدمة:

إن امتلاك مسكن جميل وواسع ذي موقع متميز وخدمات وتجهيزات متكاملة يمكن أن يعيش فيه الإنسان مراحل حياته المختلفة، حلمٌ يراود أغلب الناس -إن لم يكن جميعهم- منذ نعومة أظفارهم سواء كانوا ذكورًا أو إناثًا. لذلك فهم يسعون لتحقيقه في أسرع وقت ممكن لهم خلال مرحلة الشباب لبيدؤوا فيه حياةً أسرية هائلة ويعيشون بين جنباته في سعادة وأمان واطمئنان. إلا إن هذا الحلم غالبًا ما يتأخر، أو يتعثر عند غالبية الناس بسبب ارتفاع أسعار المساكن، ومحدودية الدخل في بداية حياتهم العملية. لذلك يلجأ الكثيرون منهم للاقتراض من البنوك لشراء مساكنهم، أو انتظار أدوارهم للحصول على المساعدة الحكومية في الحصول على المسكن إذا كان ذلك الأمر من الخدمات الحكومية التي يمكن أن تتوفر لهم (المطيري، 2021).

إن أزمة السكن في الكويت هاجس لكثير من الشباب المقبلين على الزواج أو المتزوجين. تشير إحدى الدراسات السابقة التي ناقشت أزمة الإسكان الحكومي في دولة الكويت، أن هناك العديد من المشكلات التي تسببت بهذه الأزمة، والتي منها تكديس الطلبات على الإسكان الحكومي التي فاقت مئة ألف طلب إسكاني، وطول مدة انتظار الحصول على مسكن حكومي، وندرة الأراضي المخصصة للمشروعات السكنية، وارتفاع أسعار الأراضي، وارتفاع تكلفة البناء (النجادة، 2018). واحدة من أهم تحديات أزمة السكن في الكويت تظهر بعد تحرير وتطوير أراضٍ سكنية جديدة بالدولة؛ كون هذه المناطق تحتاج للحماية لأنها احتياطات للنفط (أوه و شين، 2023). كذلك فإنه من مشكلات القضية الإسكانية أن توفير السكن للأسر الكويتية هو من واجبات الحكومة (أوه و شين، 2023).

في دولة الكويت، كما هو الحال في العديد من دول العالم، تقدم الهيئة العامة للرعاية السكنية خدمة الإسكان الحكومي لكل من تنطبق عليهم الشروط للحصول إما

على مسكن حكومي جاهز البناء، وإما شقة سكنية، وإما أرض فضاء وقرض لبناء المسكن. ومع الاهتمام الرسمي الظاهر بتلبية الطلبات الإسكانية المتراكمة فالمؤسسة العامة للرعاية السكنية لم تتمكن من تلبية جميع الطلبات الإسكانية خلال المدد القانونية المحددة لها. ومع الاهتمام الرسمي بسرعة الإنجاز فالطلب على الإسكان الحكومي في الكويت يتزايد سنويًا بوتيرة متسارعة حتى قفز من 785 طلبًا في عام 2000م ليصل إلى 8,424 طلبًا في عام 2021م ويصل عدد الطلبات المتراكمة حتى تاريخ 31 يناير 2021م إلى 94,379 طلبًا، في حين أن الجهاز الحكومي بكامل طاقته الإنتاجية لا يقدر على بناء أكثر من 3000 وحدة سكنية سنويًا. هذا يعني أن هناك عجزًا سنويًا في القدرة الإنتاجية يقرب من 5,500 وحدة سكنية أي بنسبة تصل إلى 65% (المؤسسة العامة للرعاية السكنية، 2022).

هذه الحالة المزمنة خلقت مشكلة إسكانية حادة عند العديد من الأسر الكويتية الشابة نتج عنها سنوات انتظار؛ ما يقرب من 15 سنة. هذا يعني أنه هناك عجزًا سنويًا في القدرة الإنتاجية يفوق 5,500 وحدة سكنية أي بنسبة تصل إلى 65% من أصل عدد الطلبات المتراكمة. هذا التأخير تسبب في توجه حكومة الكويت لاستحداث برنامج دعم مالي (بدل إيجار) كلف ميزانية الدولة مبالغ باهظة وصلت إلى 1.5 مليار دينار كويتي خلال المدة من 2015-2016م وحتى 2021-2022م حيث بلغ عدد المستفيدين من بدل الإيجار في عام 2021-2022م نحو 132,720 مواطنًا (الجريدة، 2022).

وإذا ما نظرنا إلى أعمار المتقدمين بطلبات الإسكان نجد أن الغالبية العظمى منهم في سن الشباب. وإذا روجعت سنوات الانتظار الحالية لتلبية الطلبات نجد أنها وصلت إلى خمس عشرة (15) سنة، ومن الممكن أن تتخطى هذه المدة في المستقبل المنظور إذا ما استمر الحال على ما هو عليه حاليًا دون تدخل عملي ناجع لحل هذه الأولوية المتفاقمة.

هذه الدراسة البحثية تتفق مع رؤية دولة الكويت 2035 التي تسعى إلى جعل الكويت مركزاً مالياً وتجاريًا من خلال سبع ركائز أساسية. واحدة من هذه الركائز السبع هي تشييد بنية تحتية متماسكة من خلال تحسين البيئة المعيشية للمواطنين، وتحتوي على عدة برامج من شأنها تحقيق هذا الهدف. من بين هذه البرامج بناء مدن سكنية ومساكن منها المساكن الميسرة، وإنشاء مدن سكنية مثل مدينة المطلاع السكنية وجنوب عبد الله المبارك ومدينة جابر الأحمد وجنوب صباح الأحمد وجنوب سعد العبد الله (كويت جديدة، 2023).

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الرغبة بالتعرف على آراء شريحة الشباب الكويتيين المستحقين للإسكان الحكومي عن كفاءة البرنامج الخاص بهذه الخدمة الحكومية.

أسئلة البحث:

بسبب التراكم المطرد في الطلب على الإسكان الحكومي، فإن عددًا من الأسئلة المستحقة تلح في طرح نفسها وهي:

1. ما أسباب تراكم الطلبات على الإسكان الحكومي في الكويت؟
2. ما آثار تراكم الطلبات الإسكانية لمدد طويلة في شريحة الشباب في الكويت؟
3. ما آراء الشباب في فاعلية برنامج الإسكان الحكومي؟
4. ما طبيعة الحلول العملية التي يمكن أن يعمل بها لمعالجة هذه الطلبات المتزايدة؟

أهداف البحث:

نظراً لكون الشباب هم الشريحة الأكثر تضرراً من تراكم طلبات الإسكان الحكومي لمدد طويلة، فإن هذه الدراسة تهدف لتحقيق الآتي:

1. حصر أسباب تراكم الطلبات على الإسكان الحكومي في الكويت.

2. تحديد آثار تراكم الطلبات الإسكانية لمدد طويلة في شريحة الشباب في الكويت.
3. قياس آراء الشباب في فاعلية برنامج الإسكان الحكومي.
4. طرح الحلول العملية التي يمكن أن يعمل بها لمعالجة مشكلة الطلبات الإسكانية المتزايدة.

أهمية البحث:

- تدور أهمية البحث في استعراض وتبسيط الضوء على آراء الشباب الكويتي حول كفاءة برنامج الإسكان الحكومي في دولة الكويت، وتتلخص أهمية البحث في:
- صياغة الأهداف الاستراتيجية الجديدة للدولة عامة والهيئة العامة للإسكان خاصة بناءً على آراء الشباب وأفكارهم لما فيه أثر كبير في حياتهم الشخصية.
 - قلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية عن موضوع القضية الإسكانية بالكويت والتي هي هاجس للمتزوجين حديثاً.
 - تحقيق رؤية الكويت 2035 التي تسعى إلى جعل الكويت مركزاً مالياً وتجاريًا من خلال تحسين البيئة المعيشية للمواطنين.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية: دراسة استطلاعية لمعرفة آراء الشباب الكويتي في القضية الإسكانية.

الحدود المكانية: دولة الكويت.

الحدود الزمانية: عام 2022 ميلادي.

متغيرات الدراسة:

تم تحديد عدة متغيرات للدراسة لقياس مدى ارتباطها مع آراء شريحة البحث عن كفاءة برنامج الإسكان الحكومي بدولة الكويت، وهم كالتالي: الجنس، العمر، مكان الإقامة، نوعية السكن الذي يعيش فيه، تقديم الطلب على الإسكان الحكومي، الحالة الاجتماعية، وجود أبناء، السكن مع الوالدين، الدخل الأسري الشهري، الجهة الدراسية.

افتراضات البحث:

ثمة تركيز - من خلال هذه الدراسة الاستطلاعية - على الفرضيات الآتية:

1. لا توجد علاقة بين نوعية الجنس ورأي الشباب الكويتي في مجمل القضايا المرتبطة ببرنامج الإسكان الحكومي في الكويت.
2. لا توجد علاقة بين العمر ورأي الشباب الكويتي في مجمل القضايا المرتبطة ببرنامج الإسكان الحكومي في الكويت.
3. لا توجد علاقة بين مكان المحافظة التي يسكن فيها الشاب أو الشابة ورأي الشباب الكويتي في مجمل القضايا المرتبطة ببرنامج الإسكان الحكومي في الكويت.
4. لا توجد علاقة بين نوعية السكن الذي يعيش فيه الشاب أو الشابة حاليًا ورأي الشباب الكويتي في مجمل القضايا المرتبطة ببرنامج الإسكان الحكومي في الكويت.
5. لا توجد علاقة بين تقديم الطلب على الإسكان الحكومي ورأي الشباب الكويتي في مجمل القضايا المرتبطة ببرنامج الإسكان الحكومي في الكويت.
6. لا توجد علاقة بين طبيعة الحالة الاجتماعية ورأي الشباب الكويتي في مجمل القضايا المرتبطة ببرنامج الإسكان الحكومي في الكويت.
7. لا توجد علاقة بين وجود الأبناء ورأي الشباب الكويتي في مجمل القضايا المرتبطة ببرنامج الإسكان الحكومي في الكويت.

8. لا توجد علاقة بين السكن مع الوالدين أو أحدهما ورأي الشباب الكويتي في مجمل القضايا المرتبطة ببرنامج الإسكان الحكومي في الكويت.
9. لا توجد علاقة بين الدخل الأسري الشهري ورأي الشباب الكويتي في مجمل القضايا المرتبطة ببرنامج الإسكان الحكومي في الكويت.
10. لا توجد علاقة بين الجهة الدراسية الحالية ورأي الشباب الكويتي في مجمل القضايا المرتبطة ببرنامج الإسكان الحكومي في الكويت.

مصطلحات البحث:

يوجد في هذا البحث العديد من المصطلحات العلمية والفنية التي من المهم الإشارة إليها وتبيان استخداماتها في هذا البحث سيكون في إطار تعريفاتها الخاصة فقط لا في حدود تعريفاتها العامة. هذه المصطلحات هي كما يأتي:

- **الشباب:** هم مجموعة الأفراد المتزوجين، أو العزاب أو المطلقين أو الأرمال من الجنسين ممن هم بين سن 18 - 40 سنة.
- **الأسر الشابة:** هم مجموعة الأسر التي يكون أعمار الزوجين أو أحدهما بين سن 18 - 40 سنة، وتنطبق عليها شروط استحقاق السكن الحكومي.
- **برنامج الإسكان الحكومي:** هي خدمة حكومية توفر خيارات إسكانية حكومية متنوعة للأسر الكويتية بعد استيفائها لمتطلبات التقديم.
- **الشقة الحكومية:** هي أحد خيارات خدمة برنامج الإسكان الحكومي في دولة الكويت للأسر التي تنطبق عليها شروط الإسكان الحكومي. الشقة الحكومية في الوقت الراهن تخصص للأسرة على أن تكون 400 متر مربع وتتكون من دور واحد فقط. الشقة الحكومية أحد الحلول الإسكانية لأنها من آثار التوجه للبناء الرأسي الذي هو أحد الحلول العملية لندرة الأراضي (النجادة، 2018).

- **بيت حكومي:** هو أحد خيارات خدمة برنامج الإسكان الحكومي في دولة الكويت للأسر التي تنطبق عليها شروط الإسكان الحكومي. البيت الحكومي هو بيت بمساحة 375-400 متر مربع ويتكون من دورين.
- **قسيمة حكومية:** هي أحد خيارات خدمة برنامج الإسكان الحكومي في دولة الكويت للأسر التي تنطبق عليها شروط الإسكان الحكومي. يقدم برنامج الإسكان الحكومي القسيمة الحكومية على هيئة أرض فضاء بمساحة 400 متر مربع، مع تقديم قرض حسن للمواطن لبناء القسيمة بقيمة سبعين ألف دينار كويتي (70 ألف د ك) بالإضافة إلى توفير مواد مدعومة للبناء بقيمة ثلاثين ألف دينار كويتي (30 ألف د ك).

الإطار النظري:

يتناول هذا الجزء من الدراسة أربعة محاور مهمة وذات علاقة مباشرة بموضوع هذه الدراسة ألا وهي: (1) تعريف مرحلة الشباب وحقوقهم ومسؤولياتهم. (2) تعريف البيئة السكنية وأهميتها في حياة الإنسان. (3) أسس الحاجات الإنسانية للمسكن. (4) السكان والإسكان الحكومي في دولة الكويت. هذه المفاهيم ستكون الركيزة الأساسية التي سيكون الانطلاق من خلالها.

تعريف مرحلة الشباب وحقوقهم ومسؤولياتهم:

حسب التعبير القرآني، فإن مرحلة الشباب تبدأ من البلوغ حتى سن الأربعين مصداق ذلك قوله جل وعلا في محكم قرآنه الكريم: {وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ} (النور: 59)

وقوله جل من قائل: {حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً} (الأحاف: 15).

أما هيئة الأمم المتحدة فتحدد شريحة الشباب من الجنسين بين 15 - 24 سنة، وتتوقع أن تكون نسبتهم بما يزيد عن 60% من سكان العالم (برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي، 2014). في الكويت، عرفت الهيئة العامة للشباب مرحلة الشباب على أنها "مرحلة عمرية فيها تهيئة حسن انتقال من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرشد من الاعتمادية إلى الاستقلالية، ويقصد بها الشباب الكويتي من 14 وحتى 34 سنة مرحلةً عمريةً من الجنسين" (الهيئة العامة للشباب، 2016).

أما بداية مرحلة الشباب في القانون المدني الكويتي فإنها تبدأ من 14 سنة إلى ما دون سن 21 سنة حيث يكون الشخص مميزاً ناقص الأهلية. ولكن بوصوله لسن 21 سنة فهو شخص كامل الأهلية. وعليه يعامل الشاب معاملة الإنسان المسؤول عن جميع تصرفاته وصاحب قراراته دون وصاية من ولي أمره، فيحق له إبرام العقود ويتحمل المسؤوليات الأدبية والمالية والقانونية والسياسية لقراراته كافة (المحامي علي العطار، مقابلة شخصية، 2017/8/6). وعندما يقرر الشاب الكويتي الزواج وتكوين أسرة خاصة به، يمنحه القانون الكويتي الحق في التقدم بطلب الحصول على مسكن حكومي (بيت، أو شقة، أو أرض وقرض) له ولأسرته الجديدة، وذلك لكون الأسرة هي اللبنة الأولى لبناء المجتمع وإرساء إحدى أهم قواعد نموه واستقراره (المؤسسة العامة للرعاية السكنية، الطبعة الثانية 2013).

تعريف البيئة السكنية وأهميتها في حياة الإنسان:

يستخدم مصطلح البيئة السكنية تعريفاً محايداً للكثير من المسميات المحلية وغير المحلية الشاملة للمسكن (الوحدة السكنية) ولمجموعة المساكن القريبة من بعضها (المشروع الإسكاني). كذلك من الممكن أن يدخل في ذلك المصطلح مسميات أخرى للمسكن، فالمسكن هو مكان السكن سواء كان وحدة صغيرة قليلة في الحجم ويسيرة في التصميم أو مجموعة من المباني السكنية الفاخرة. أما البيت فهو مكان المبيت ليلاً، وأما المنزل فهو مكان النزول والاستقرار بعد حالة السفر، وأما الدار فهي المكان الذي تدور فيه أنشطة الأسرة ويجتمع فيه أفرادها. من هذا المنطلق يمكن القول إن مصطلح

المسكن هو تعريف لمكان السكن الخاص (وحدة سكنية) والمكان العام كالمجمع أو المنطقة السكنية (Tognoli, 1987).

إن أهمية المسكن في حياة الفرد والأسرة تتبع من عدة عوامل أساسية عرفها هيوارد Hyward من خلال تسعة محاور، هي على النسق الآتي (Graham et al., 2015):

1. **المسكن مكان للعلاقة الحميمة مع الآخرين:** حيث يتوفر فيه للفرد الإحساس بالانتماء للمجموعة (الأسرة) والإحساس بالحب والترابط والاحترام والتقدير والترحاب. هذا المحور يركز على علاقات الفرد والعائلة والأهل والأصدقاء مع بعضهم من خلال الإحساس بالأمن والأمان والحماية ومن خلال التقارب من الآخرين.
2. **المسكن مكان لشبكة علاقة اجتماعية:** حيث يستخدم الفرد أو الأسرة المسكن لتطوير ودعم علاقتهم الاجتماعية مع الأهل والأقارب والجيران والأصدقاء وزملاء العمل من خلال دعوتهم لزيارة المسكن وضيافتهم فيه.
3. **المسكن مكان معبر عن شخصية الأسرة:** حيث يعبر المسكن عن شخصية سكانه ومستخدميه ومالكه، فهم أو بعضهم من صمم المسكن وأثته وصرف عليه من الأموال والجهد والوقت أملاً في أن يُظهر شكل ذلك المسكن شخصية من يملكه ويعيش فيه أو من يستأجره ويسكن فيه.
4. **المسكن مكان للإيواء:** فالمكان ملجأ الفرد والأسرة ومأوهم للبعد عن الإزعاج والضغوطات الخارجية وللحصول على الأمن والراحة النفسية والبدنية.
5. **المسكن مكان للتواصل:** بمعنى أن المسكن هو المكان الذي نخرج منه ونعود إليه يومياً أو بعد حين بسبب الارتباط به وبمن فيه والإحساس بالثقة والاطمئنان إليه وإلى ساكنيه.

6. **المسكن مكان معبر عن الشخصية:** ففيه تتحقق سيطرة الفرد والأسرة على البيئة الداخلية والمحيط القريب من المسكن كما تتحقق فيه ملكيتهم واستثمارهم للوقت والمال ومن خلاله يبرز ذوقهم الخاص في أفكار تصميمه وتأثيره.
7. **المسكن قاعدة للنشاط:** في المسكن تزاوُل العديد من الأنشطة الفردية والجماعية الأسرية كالأكل والشراب والنوم والمحادثة والطبخ والغسل وغيرها، أو المشتركة مع الأقارب والأصدقاء كالتزاوُر والمشاركة في الأفراح والأحزان وما إلى ذلك.
8. **المسكن مكان الطفولة وأيام الصبا:** المسكن، لا سيَّما إذا ولد الإنسان فيه وعاش أوائل حياته، المكان الذي يحن إليه ويعشقه بسبب ما له فيه من ذكريات وعلاقات بأصدقاء الطفولة والصبا.
9. **المسكن تركيب ذو خصائص فيزيائية محددة:** يقصد هنا بالمسكن ما يحتويه من غرف ومرافق وبيئة محيطية وأرض يقوم عليها المسكن ومبانٍ ومرافق محيطية بالمسكن وغيرها.

أسس الحاجات الإنسانية للمسكن:

لفهم حاجة الإنسان للمسكن لا بد من فهم طبيعة الدوافع المؤدية لتلك الحاجة. من خلال دراسة نظرية "الدوافع البشرية" للعالم الأمريكي إبراهيم ماسلو، نجد أن حاجات الإنسان الأساسية العامة قد صُنفت إلى خمسة أنواع، هي على النحو الآتي (Kim & Kim, 2017):

1. **الحاجات العضوية:** وهي الحاجات الرئيسية التي يعتمد عليها الإنسان في البقاء على قيد الحياة مثل التنفس والأكل والشراب.
2. **الحاجات الأمنية:** وهي الحاجة لحماية النفس من مختلف أنواع المخاطر المباشرة أو غير المباشرة سواء الناتجة عن تهديدات إنسانية أو غير إنسانية.

3. **حاجات الحب والانتماء:** وهي الحاجات التي يحاول الإنسان من خلال علاقاته الفردية والجماعية إشباعها كتبادل الحب مع الجنس الآخر أو الآخرين من العائلة نفسها أو البلد، ولتأكيد حقيقة الانتماء كأن يقال إن فلانًا ينتمي للعائلة الفلانية، أو القبيلة، أو البلد، أو الأمة الفلانية.
 4. **حاجات الاحترام:** وهي الحاجات التي تدفع الإنسان لاحترام الآخرين وكسب احترامهم لتأكيد شخصيته وكسب مكانته المتميزة بين الآخرين.
 5. **حاجات إدراك الذات:** وهي الحاجات المرتبطة بالإحساس بالأمان الشخصي والثقة بالنفس والتعبير عن الذات سواء تعبيرًا مسموعًا أو مرئيًا.
- بتطبيق نظرية "الدوافع البشرية" على حاجة الفرد والأسرة للمسكن، نجد أن تلك النظرية تتناول أربعة من خمسة دوافع أساسية تدفع الإنسان للسرعة في طلب المسكن له ولمن يعول كي يلبي احتياجاتهم النفسية والعضوية لما يأتي:

أولاً: المسكن يلبي الحاجات الأمنية

كلُّ من الفرد والأسرة في حاجة ماسة للمسكن لأنه يلبي حاجاتهم للأمن والأمان والاطمئنان. فعلى سبيل المثال، عندما يريد الإنسان الهرب من الخطر المباشر سواء كان ارتفاعًا أو انخفاضًا في درجات الحرارة أو الرطوبة أو الرياح والأمطار أو هجوم الآخرين عليه، فهو غالبًا ما يلجأ لمسكنه طلبًا للحماية ورد الأذى عن نفسه، والمحافظة على صحته وحياته من الخطر (Ezeanah, 2021). أما المجتمع فوجود المساكن دليل على ثبات المجتمع وكيونته، وتمكنه من الدفاع عن أرضه ومساكنه دفاعًا من أجل البقاء.

ثانيًا: المسكن يغذي الحاجة للحب والانتماء:

المسكن هو المكان الذي يحس فيه أغلب الناس بالانتماء المكاني إليه أو بالانتماء لمن يسكن فيه كالأُسرة. المسكن هو مكان الإقامة وإليه تبعث المراسلات

وفيه يتزاور الناس وغير ذلك. من هذا المنطلق فإن المسكن هو المكان الأول والأهم الذي يحصل فيه الإنسان على الحب الفطري من أفراد أسرته ويبادلهم فيه الإحساس بالحب والمودة. بالإضافة إلى ذلك فوجود المسكن في بيئة جغرافية معينة كمنطقة أو بلد يوِّلد لدى الإنسان الإحساس بالانتماء لتلك المنطقة أو البلد ويقوي لديه الشعور بالانتماء والتقارب مع من يسكن معه في الموقع (Hariyono, 2017).

ثالثاً: المسكن يشبع الحاجة للاحترام:

المسكن هو البيئة الفيزيائية التي يحصل فيها الإنسان على احترام أفراد أسرته لأنه عضو محبوب ومحترم فيها فهو أب أو أم أو زوج، أو زوجة، أو ابن، أو ابنة، أو جد، أو جدة، وما إلى ذلك. وعليه فإن ذلك الفرد في كل مستوًى من مستويات علاقته بالأسرة يحظى باحترام الآخرين لشخصه وكونه فرداً مهماً في الأسرة. من زاوية أخرى فإن الفرد والأسرة يحظون باحترام أفراد المجتمع عندما ينتمون إليه ويشاركون الآخرين أفراحهم وأحزانهم ومختلف أنواع مناسباتهم الرسمية وغير الرسمية (Ezeanah, 2021).

رابعاً: المسكن ينمي حاجة الإنسان لإدراك الذات:

وأخيراً، من خلال تحقق وإشباع حاجات الفرد والأسرة السابقة الذكر، فإن المسكن يحقق للجميع ويشبع حاجاتهم في إدراك أهمية الذات الفردية والذات الجماعية للأسرة. فمن يشعر في مسكنه بالأمان والحب والانتماء والاحترام فسوف يشعر في النهاية حتماً بقيمته الذاتية ودوره الحيوي في الأسرة والمجتمع؛ وهذا ما يمكن أن يدفعه للتواصل مع الآخرين والتفاعل الإيجابي معهم (Kim & Kim, 2017).

من كل ما سبق يمكن القول إن المسكن مبنًى ومفهوم يلبي للفرد والأسرة العديد من الحاجات، وله تأثير جذري في حياة كل منهما، كما أن له حتماً تأثيراً في استقرار

الفرد والأسرة والمجتمع عامة. في النهاية يظل المسكن رمزًا واضحًا للكثير من المعاني والدلالات المهمة في حياة الفرد والأسرة.

السكان والإسكان الحكومي في دولة الكويت:

بحسب الإحصاء الرسمي الصادر من الإدارة المركزية للإحصاء في دولة الكويت بتاريخ 2022/1/1م، فقد بلغ إجمالي عدد سكان الكويت 4,216,900 نسمة منهم 1,420,836 مواطنًا ومواطنة والبقية هم من الوافدين (الإدارة العامة للإحصاء، 2022). يتوزع سكان الكويت على ست محافظات هي: العاصمة، حولي، الفروانية، الأحمدية، الجهراء، محافظة مبارك الكبير. أما مجمل أعداد الشباب الكويتيين من الجنسين الذين هم بين سن 15 سنة إلى 34 سنة فقد قدرت أعدادهم بنحو 489,472 شابًا وشابة مقسمين إلى 247,328 شابًا و242,144 شابة. أما أعداد الشباب والشابات ممن هم بين سن 20 سنة إلى سن 34 سنة فقد قدرت أعدادهم بنحو 354,409 أشخاص، مقسمين إلى 178,456 شابًا و175,953 شابة (الإدارة العامة للإحصاء، 2022).

أما فيما يخص المشروعات الإسكانية غير المنجزة وقيد الإنشاء -بحسب الأرقام الرسمية الصادرة عن المؤسسة العامة للرعاية السكنية والمعروضة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة حتى تاريخ 2022/11/20م- فقد كانت البيانات على النحو الآتي (المؤسسة العامة للرعاية السكنية، 2022):

- مدينة المطلاع: 28,288 وحدة سكنية.
- مدينة جابر الأحمد: 520 شقة سكنية.
- مدينة جنوب عبد الله المبارك: 3,288 وحدة سكنية.
- مدينة شرق تيماء: 509 وحدات سكنية.
- مدينة شرق صباح الأحمد: 60 عمارة تحتوي على 1184 شقة سكنية.

- مدينة جنوب صباح الأحمد: 20,380 وحدة سكنية.
- المساكن الميسرة: 9800 وحدة سكنية (المؤسسة العامة للرعاية السكنية، (2022).

هذا يعني أن مجموع عدد الوحدات السكنية في مراحل مختلفة قيد الإنشاء وليست المنجزة هو 62,265 وحدة سكنية ما بين مساكن حكومية وقسائم سكنية وقروض للبناء. أما عدد الشقق التي هي قيد الإنشاء هي 1,706 شقة سكنية. إلا أنه حسب إحصائيات المؤسسة العامة للرعاية السكنية فقد وصل عدد الطلبات المتراكمة منذ عام 1985م وحتى نهاية عام 2021 إلى 94,379 طلبًا (المصلح، 2022). كذلك بلغ متوسط المدة ما بين تاريخ استكمال تقديم طلب الرعاية الإسكانية الحكومية إلى تاريخ استلام المسكن الحكومي إلى قرابة خمسة عشر (15) عامًا. هذه المدة الطويلة مخالفة لما جاء في القانون رقم (47) لسنة 1993 الخاص بشأن الرعاية السكنية في الباب الثاني من الأحكام العامة في المادة رقم (17) حيث تنص تلك المادة على أن "تلتزم المؤسسة بتوفير الرعاية السكنية لمستحقيها في مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ تسجيل طلب الحصول على هذه الرعاية السكنية". وجاء في الفقرة التالية من المادة نفسها الاستثناء من أحكام الفقرة السابقة بحيث "يكون توفير الرعاية السكنية للمستحقين المسجلة طلباتهم في تاريخ العمل بهذا القانون، خلال مدة لا تتجاوز ثمان سنوات من تاريخ العمل به، وبالنسبة إلى المستحقين الذين تسجل طلباتهم أثناء هذه المدة، يتم توفيرها لهم خلال أو بمراعاة المدة المنصوص عليها في الفقرة السابقة أيهما أكبر" (المؤسسة العامة للرعاية السكنية، 2013).

برنامج الإسكان الحكومي في دولة الكويت:

الهيئة العامة للرعاية السكنية هي الجهة الحكومية المسؤولة عن برنامج السكن الحكومي وتوفير المساكن الحكومية في دولة الكويت. برنامج الإسكان الحكومي هو خدمة حكومية توفر خيارات إسكانية حكومية متنوعة للأسر الكويتية المستحقة للرعاية السكنية بتكاليف رمزية. تشترط المؤسسة العامة للرعاية السكنية لتوفير مسكن حكومي -سواء كان بيتاً أو قسيمة أو شقة- أن يكون الزوج كويتي الجنسية، وتشترط الهيئة شرطين أساسيين لاستحقاق القسيمة، وهما:

- "ألا يكون قد ثمن لرب الأسرة عقار بمبلغ يزيد عن مائتي ألف دينار كويتي، ويعد العقار مملوكاً لرب الأسرة إذا كان قد آل -بطريقة مباشرة أو غير مباشرة- إلى زوجته أو إلى أحد من أولاده الذين يعولهم".
- والشرط الآخر هو "أن يكون رب الأسرة قادراً على بناء القسيمة، ويعد كذلك من كان مستحقاً لقرض الرعاية السكنية المنصوص عليه في هذا القانون، لو كان قد ثمن له عقار بمبلغ يقل عن قيمة القرض المشار إليه وقت التثمين" (المؤسسة العامة للرعاية السكنية، 2013).

تنوعت برامج الإسكان الحكومية في دولة الكويت توافقاً مع تطور المؤسسات الحكومية التي عيّنت بها واستجابة لاحتياجات الأسرة التي تغيرت وتطورت مع مرور الوقت. فإن المؤسسة العامة للرعاية السكنية هي الجهة الرسمية المباشرة وغير المباشرة من خلال شركات القطاع الخاص التي تتعامل معها؛ أن تصمم وتنفذ وتوزع خيارات السكن الحكومي على مستحقيها من الأسر. توفر المؤسسة العامة للرعاية السكنية للمواطنين؛ إما في صورة قسائم في حدود 400 متر مربع بقرض إسكاني حسن من بنك الائتمان مقداره سبعون ألف دينار كويتي (70.000 دك) لكل مترزوج، أو في صورة بيت جاهز على مساحة 400 متر مربع تقريباً، أو شقة سكنية بمساحة

400 متر مربع (شاهين، 2009). فبعد أن كان أول برنامج الإسكان الحكومي هو توفير مساكن حكومية للأسر المستحقة لها، فقد استُحدث برنامج آخر يُعنى ببناء الشقق السكنية للأسر الكويتية المستحقة لها والتي لا تتكون من عدد كبير من الأفراد، وبحاجة لمسكن مناسب لها في مدة زمنية قصيرة نسبياً.

الإسكان في الكويت:

هناك مجموعة من الدراسات السابقة التي ناقشت قضية البيوت الحكومية الكويتية والقيم السكنية للمواطن الكويتي. ومن أحدث الدراسات في موضوع الإسكان بالكويت، هي دراسة تهدف إلى معرفة القيم السكنية للعوائل الكويتية المخصص لهم قسائم حكومية في مدينة المطلاع السكنية (Alansari & Alnajadah, 2023). مدينة المطلاع السكنية أحد آخر وأكبر المشروعات التي وُزعت في الآونة الأخيرة حيث تجاوزت عدد القسائم الحكومية فيها ثمانية وعشرين ألف وحدة سكنية (28000). ووزعت استبانة الكترونية على من خصص لهم قسائم في هذه المدينة. وجدت هذه الدراسة أن من أهم القيم السكنية للأسر الكويتية الشابة في مدينة المطلاع السكنية هي البيوت الصحية؛ بيوت تمنح الاستقلالية لأصحابها، بيوت مريحة جميلة (Alansari & Alnajadah, 2023). وهناك دراسة أخرى هدفت إلى تسليط الضوء على أهمية دراسة القيم السكنية للشباب الكويتي ومعرفة ترتيب أولويات هذه القيم من منظور الشباب. جمعت هذه الدراسة ستمائة وثلاث عشرة (613) استبانة ورقية وزعت على طلاب جامعات في دولة الكويت. وجدت هذه الدراسة أن من أهم القيم السكنية للشباب في الكويت هي الملكية، والضيافة، والراحة (النجادة، 2008). كل ذلك يدل على أهمية هذه القيم السكنية للشباب الكويتي عند اختيارهم لمساكنهم. ومع أن المسكن ينبغي أن يُصمم بناءً على احتياجات أو رغبات الأسرة، فإن المساكن الحكومية في الكويت تُبنى بطريقة غير مناسبة لرغبات هذه العوائل. حيث أكدت

إحدى الدراسات أن من أهم أسباب التعديل على وحدات السكن الحكومية في الكويت هو عدم ملاءمتها لاحتياجات العائلة الثقافية والأسرية (Mahgoub, 2009). لذلك فإن برنامج المساكن الحكومية في الكويت يُظهر أحد أهم التحديات أمام التنمية المستدامة، وذلك بسبب بناء مساكن حكومية لا تتناسب مع رغبات العوائل الكويتية (Mahgoub, 2009).

منهجية البحث:

استُخدم في هذا البحث المنهج الوصفي لتحقيق الهدف من هذه الدراسة، والإجابة عن أسئلتها الخمسة.

عينة الدراسة:

لأن مجتمع الدراسة هم من الشباب، فقد اختار الباحثان عينة قصدية من مجتمع البحث من فئة طلاب الجامعات في دولة الكويت. شارك في الدراسة خمسمائة وستة وسبعون (576) طالبًا وطالبة ممن وافقوا على تعبئة استبانة الدراسة وكانوا يدرسون في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وجامعة الكويت في دولة الكويت. ولأن هذه الدراسة استطلاعية ويمكن أن يتبعها دراسة أكثر تعمقًا وتوسعًا في حجم عينة الدراسة فقد اقتصر في تطبيق الاستبانة الخاصة بهذه الدراسة على مشاركة مجموعات من الطلبة والطالبات ممن كانوا يدرسون في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وكليات جامعة الكويت، وذلك بعد موافقتهم على نشر النتائج العلمية لهذه الدراسة.

أداة البحث:

اعتمدت هذه الدراسة على جمع المعلومات المطلوبة من خلال استبانة مصممة لهذا الغرض. كان تصميم وتوزيع وتحليل الاستبانة الإلكترونية من خلال موقع إلكتروني اسمه مونكي سيرفي (SurveyMonkey). صُممت استبانة خصيصاً لهذه

الدراسة بسبب عدم وجود دراسات سابقة بأهداف الدراسة الحالية نفسها. وُزعت الاستبانة في شهر أكتوبر 2022، وقد كانت مدة جمع الاستبانات مفتوحة لمدة شهر واحد فقط. أُرسِل رابط إلكتروني للاستبانة إلى الطلاب من غرف تجمع الطلاب في برامج التواصل الطلابية WhatsApp و MyU.

تحليل البيانات:

كان التحليل الإحصائي لاستجابات المشاركين والمشاركات باستخدام برنامج إس بي إس إس (Statistical Package for the Social Science (SPSS)). اقتصر في التحليل الوصفي لهذه الدراسة على تبيان أعداد ونسب إجابات أفراد العينة المشاركين والمشاركات في الإجابة عن أسئلة الاستبانة بعرض العدد والنسبة لهم. واستُخدم أسلوب تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) الذي هو أحد الأدوات الإحصائية للإجابة عن أسئلة البحث.

صدق وثبات أداة البحث:

لقياس صدق أداة الدراسة وتأكيد سلامة معاني الأسئلة، فقد اختُبرت أداة البحث على خمسة (5) أعضاء هيئة تدريس من قسم التصميم الداخلي بكلية التربية الأساسية بالكويت، من حملة شهادة الدكتوراه، لقياس صدق وثبات الاستبانة لتكون أداة للبحث. بعد تنقيح الاستبانة وتعديلها بناءً على آراء المحكمين، وُزعت الاستبانة على خمسة عشر (15) شابًا وشابة. وأُعطيت هذه المجموعة ورقة من الاستبانة كاملة لتأكد سلامة فهم الجمل والأسئلة لمجموعة مشابهة لعينة البحث، ثم بعد الانتهاء من الاستبانة، كتب المشاركون تعليقاتهم على الاستبانة وأبدوا ملاحظاتهم؛ وقد نُقحت الاستبانة وُعدلت بناءً على ملاحظات المشاركين.

النتائج ومناقشتها:

لاستيفاء البيانات المطلوبة لهذه الدراسة، فقد جُمع خمسمائة وستة وسبعون (576) استبانة من المشاركين بالدراسة. شارك في الدراسة 188 (32.6%) طالبًا و379 (65.8%) طالبة ولم يتمكن من تحديد جنس المشاركين في الإجابة عن 9 استبانات.

المواصفات الديموغرافية لعينة الدراسة:

أغلب المشاركين والمشاركات (532 أو ما يعادل 92.4%) كانوا في عمر 25 سنة أو أقل، والعدد الأكبر منهم توزعوا في السكن بين محافظة حولي (126، 21.9%) ومحافظة العاصمة (120، 20.8%) ومحافظة الفروانية (99، 17.2%)، أما أقل المشاركات فقط جاءت من محافظة مبارك الكبير (60، 10.4%).

يسكن أغلب المشاركين والمشاركات في سكن خاص قد بناه أو اشتراه أسرهم (246، 42.7%)، يلي ذلك في الترتيب السكن في بيوت حكومية (239، 41.5%)، والعدد الأقل يسكنون بالإيجار (76، 13.2%). فقط 60 (10.4%) مشاركًا ومشاركة أفادوا بتقدمهم بطلبات للإسكان الحكومي، بينما 162 (28.1%) من المشاركين والمشاركات ممن تنطبق عليهم الشروط لم يتقدموا بمثل هذا الطلب، والأغلبية العظمى (326، 56.6%) لم يتقدموا بطلب الإسكان الحكومي لعدم توفر شروط الطلب. وللعلم، فإن الاستجابات كانت مصممة على أن يكون المشارك أو المشاركة كزوج أو كزوجة، أو الاثنان كأبناء لوالد متقدم بطلب على الإسكان الحكومي. أغلب المشاركين والمشاركات (437، 75.9%) كانوا من فئة العزاب، يليهم في العدد شريحة المتزوجين (124، 21.5%). أغلب المتزوجين والمتزوجات (80، 13.9%) ممن شاركوا في الدراسة كان لديهم من طفل واحد إلى ستة أطفال، بينما 43 (7.5%) منهم لم يكن لديهم أطفال.

أفاد 92 (16%) من المشاركين والمشاركات بأن أحد والدي الزوج أو أحد الحموين (والدي الزوجة) يسكن معهم في المسكن نفسه. أما مستوى الدخل الشهري الأسري للمشاركين والمشاركات فقد كان لعدد 98 (17%) منهم يساوي 500 دينار كويتي أو أقل، بينما 247 (42.9%) منهم دخلهم الشهري تراوح بين 501-1000 دينار كويتي. يليهم 103 (17.9%) من المشاركين والمشاركات كان دخلهم الشهري بين 1001-1500 دينار كويتي، و78 (13.5%) منهم من زاد دخلهم الأسري الشهري عن 1500 دينار كويتي.

استطلاع الرأي العام في قضايا ومقترحات إسكانية حكومية مختلفة:

عند استطلاع آراء المشاركين والمشاركات في الدراسة حول سبع عشرة (17) قضية من قضايا الإسكان الحكومي المختلفة المبينة في الجدول (1) كانت ردوهم متفاوتة جداً. فقد فضل 118 (20.5%) منهم السكن في شقة حكومية بدلاً من البيت الحكومي، إذا كانت مساحة البناء في الشقة مساوية لمساحة البناء في البيت ومع تساوي عدد الغرف والصالات وجميع المرافق في الاثنين، بينما رفض 450 (78.1%) منهم هذا الطرح.

كذلك رفض 522 (90.6%) مشاركاً ومشاركة فكرة السكن في بيت حكومي مدى الحياة بدلاً من تملكه. بينما فضل 307 (53.3%) من المشاركين والمشاركات امتلاك شقة حكومية بدلاً من العيش مدى العمر في بيت حكومي غير ممتلك. وعندما اقترح تخفيض قيمة قرض الإسكان الحكومي من 100 ألف إلى 70 ألف دينار كويتي لتخفيف عبء الدين الإسكاني على المواطنين، فقد جاءت استجابة الأغلبية (466، 80.9%) بالرفض. أيضاً عندما اقترح زيادة قيمة القسط الشهري لسداد القرض الإسكاني في أقصر مدة ممكنة واستملاك أي من الخيارات السكنية المتاحة، فقد رفض 434 (75.3%) من المشاركين والمشاركات هذا المقترح، بينما

رحب 268 (46.5%) مشاركًا ومشاركة بفكرة تقليل مدة سداد أقساط البيوت الحكومية، ورفضها 289 (50.2%) منهم.

من ناحية أخرى، قابل 475 (82.5%) من المشاركين والمشاركات بالرفض فكرة رفع قيمة أراضي المساكن الحكومية لتتناسب في أسعارها مع أسعار الأراضي في سوق العقار، كما رفض 401 (69.6%) منهم فكرة تخفيض مبلغ التثمين من 300 ألف دينار إلى 250 ألف دينار الذي على أساسه يحرم المواطن من حق المطالبة بالرعاية السكنية الحكومية. أيضًا اعترض 329 (57.1%) من المشاركين والمشاركات على فكرة تحمل المواطن جزءًا من مصروفات البنية التحتية للمشروع الإسكاني الذي سيستفيد منه، مقابل 207 (45.9%) منهم وافقوا على هذه الفكرة. كذلك رفضت الغالبية العظمى (533، 92.5%) من المشاركين والمشاركات فكرة تصغير مساحة أرض البيت الحكومي أو القسيمة الحكومية من 400 متر مربع إلى 250 متر مربع لتشجيع السكن في المناطق الجديدة.

لحل أزمة الإسكان الحكومي أو تخفيفها، فقد وافق 393 (68.2%) من المشاركين على أن تشتري الحكومة بعض العمارات السكنية من أصحابها وتوزعها على أصحاب الطلبات الإسكانية المتأخرة، بينما رفض المقترح 162 (28.1%) منهم. كذلك رحب نحو ثلثي عدد المشاركين والمشاركات (373، 64.8%) بفكرة مقاضاة الجهة الحكومية المتسببة في تأخر تلبية طلباتهم الإسكانية عن المدة الزمنية التي حددتها القوانين الحكومية المعنية بهذا الشأن. ولم يوافق 348 (60.4%) من المشاركين والمشاركات على فكرة سياسة الانتفاع بالمسكن الحكومي بدلًا من سياسة تملكه، بينما لم يرفض 176 (30.6%) منهم هذه الفكرة.

جدول (1): استطلاع عام للرأي في قضايا ومقترحات إسكانية حكومية مختلفة.

س	المفهوم	نعم		لا		لا أعلم		بدون إجابة	
		العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
25	هل تفضل السكن في شقة حكومية بدلاً من البيت الحكومي لا سيّما إذا كانت مساحة البناء في الشقة مساوية لمساحة البناء في البيت ومع تساوى عدد الغرف والصالات وجميع المرافق في الاثنين؟	118	20.5	450	78.1	7	1.2	1	0.2
27	هل توافق على فكرة السكن في بيت حكومي مدى الحياة بدلاً من تملكه؟	48	8.0	522	90.6	8	1.4	0	0.0
29	هل تفضل امتلاك شقة حكومية بدلاً من العيش مدى الحياة في بيت حكومي لا تملكه؟	307	53.3	253	43.9	16	2.8	0	0.0
31	هل توافق على خفض قيمة القرض الإسكاني من 100 ألف دينار إلى 70 ألف دينار؟	103	17.9	466	80.9	7	1.2	0	0.0
33	هل توافق على زيادة قيمة الأقساط الشهرية لاستملاك الخيارات السكنية المختلفة كالشقق أو المساكن الحكومية وغيرها؟	109	18.9	434	75.3	33	5.7	0	0.0

0.2	1	3.1	18	50.2	289	46.5	268	35	هل توافق على تقليل مدة سداد أقساط المسكن الحكومي؟
0.0	0	1.6	9	92.5	533	5.9	34	37	هل توافق على تصغير مساحة أرض البيت أو القسيمة من 400 متر مربع إلى 250 متر مربع؟
0.0	0	4.3	25	82.5	475	13.2	76	39	هل توافق على رفع قيمة أراضي المساكن الحكومية للتناسب مع أسعار الأراضي في سوق العقار؟
0.0	0	11.3	65	69.6	401	19.1	110	41	هل توافق على تخفيض قيمة مبلغ التثمين الذي على أساسه يحرم المواطن من حق الرعاية السكنية إلى 250 ألف دينار بدلاً من المبلغ الحالي وهو 300 ألف دينار؟
0.0	0	6.9	40	57.1	329	35.9	207	43	هل توافق على أن يتحمل المواطن جزءاً من مصاريف البنية التحتية للمشروع الإسكاني الذي سيستفيد منه؟
0.0	0	2.6	15	47.9	276	49.5	285	45	هل توافق على فكرة أن تكون مساحة البيوت الحكومية القريبة من العاصمة 250 متر مربع وتكون مساحة البيوت في

								المناطق البعيدة 400 متر مربع لتشجيع السكن في المناطق الجديدة؟	
0.0	0	3.6	21	28.1	162	68.2	393	هل توافق على شراء الحكومة بعض العمارات السكنية من أصحابها واستخدامها لحل أزمة الإسكان أو تخفيفها؟	47
0.2	1	5.2	30	29.9	172	64.8	373	إذا كان طلبك الإسكاني متأخرًا ويحق لك قانونيًا مقاضاة الحكومة على ذلك التأخير فهل يمكن أن تفكر في مقاضاة الجهة الحكومية المتسببة في ذلك التأخير؟	49
0.0	0	9.0	52	60.4	348	30.6	176	هل توافق على سياسة الانتفاع بالسكن بدل سياسة التملك للمساكن الحكومية؟	51
0.3	2	4.0	23	68.4	394	27.3	157	هل تعتقد أن الصحافة واضحة وأمينه في نقل آخر تطورات القضية الإسكانية؟	53
0.2	1	10.4	60	63.9	368	25.5	147	هل أنت راضٍ عن مواقف أعضاء مجلس	55

								الأمة من القضية الإسكانية؟	
6.6	38	57.1	329	9.4	54	26.9	155	هل تساند مجلس الأمة في طريقة دفاعه عن حقوق الإسكانية؟	57

من جانب آخر، لم يرَ 394 (68.4%) من المشاركين والمشاركات أن الصحافة كانت واضحة وأمينة في نقل آخر تطورات القضية الإسكانية. هذا وقد أبدى 368 (63.9%) منهم عدم رضاهم عن مواقف أعضاء مجلس الأمة من القضية الإسكانية، وتذبذب 329 (57.1%) من المشاركين والمشاركات في مساندتهم لمجلس الأمة في طريقة دفاعه عن حقوق الإسكانية، بينما ساند ذلك الدفاع 155 (26.9%) منهم وعارضه 54 (9.4%) آخرون.

اختبار فرضيات الدراسة

اشتملت هذه الدراسة على عشر (10) فرضيات كان من خلالها اختبار أثر الموصفات الديموغرافية في المشاركين والمشاركات الشباب على سبعة عشر (17) موضوعاً أو مقترحاً ذا علاقة ببرنامج الإسكان الحكومي في الكويت. كان تحليل النتائج واختبار الفرضيات ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) - الإصدار رقم 23. استخدم في تحليل فرضيات الدراسة أسلوب تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) بدلالة إحصائية مقدارها (0.05). جاءت نتائج اختبار فرضيات الدراسة على النحو الآتي:

الفرضية الأولى: ليس لنوعية الجنس أي علاقة برأي الشباب الكويتي في مجمل القضايا المرتبطة بأزمة الإسكان الحكومي في الكويت.

بالنظر إلى الجدول (2) نجد أن عامل جنس المشاركين والمشاركات كان له أثر ذو دلالة إحصائية (أقل من 0,05) على كل من فكرة شراء الحكومة الكويتية بعض

العمارات السكنية من أصحابها واستخدامها لحل القضية الإسكانية حيث كانت الدلالة الإحصائية (0,00)، وكان لعامل الجنس أثر ذو دلالة إحصائية (0,032) على فكرة مقاضاة الجهات الحكومية المتسببة في تأخير تنفيذ الطلبات الإسكانية المتراكمة وعدم التزامها بالمدد التي حددتها مواد قانون الإسكان المتفق عليها. هذا يعني أنه لا يمكن رفض فرضية تأثير عامل الجنس في مقترح أو فكرة شراء العمارات السكنية لحل جانب من القضية الإسكانية ولا على فكرة مقاضاة الجهات الحكومية المتسببة في أزمة تراكم الطلبات الإسكانية لأوقات تفوق ما نصت عليه مواد قانون الإسكان الحكومي. أما بقية المقترحات والقضايا الخمسة عشر (15) الأخرى التي سأل عنها جمهور عينة البحث فلم يكن لمتغير نوعية أي دلالة إحصائية على أي منها عند مستوى (0.05)، مما يعني رفض كل تلك الفرضيات والأخذ بالفرضيات البديلة لها.

جدول (2): الفرضية الأولى: نتائج تحليل التباين الأحادي لآراء الشباب الكويتي بمجمل قضايا الإسكان في ضوء متغير نوعية الجنس.

س	البعد (الرأي الإسكاني)	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
47	هل توافق على شراء الحكومة بعض العمارات السكنية من أصحابها واستخدامها لحل أزمة الإسكان أو تخفيفها؟	بين المجموعات	3.398	1	3.398	12.777	0.000
		داخل المجموعات	150.267	565	0.266		
		المجموع	153.665	566			
		بين المجموعات	1.471	1	1.471	4.646	0.032

		0.317	564	178.564	داخل المجموعات	إذا كان طلبك الإسكاني متأخرًا ويحق لك قانونيًا مقاضاة الحكومة على ذلك التأخير فهل ممكن أن تفكر في مقاضاة الجهات الحكومية المتسببة في ذلك التأخير؟	49
			565	180.035	المجموع		

الفرضية الثانية: ليس لمتغير العمر أي علاقة برأي الشباب الكويتي في مجمل القضايا المرتبطة بأزمة الإسكان الحكومي في الكويت.

بالنظر إلى الجدول (3) نجد أن متغير العمر للمشاركين والمشاركات كان له دلالة إحصائية (0,014) فقط على مقترح تخفيض قيمة مبلغ التثمين من مبلغ 300 ألف دينار كويتي إلى مبلغ 250 ألف دينار كويتي الذي على أساسه يحرم المواطن من حق المطالبة بالمسكن الحكومي. ربما يكون السبب في ذلك ارتفاع أسعار العقار كثيرًا في الكويت بحيث أن مبلغ 250 ألف دينار كويتي لا يكفي لشراء الأرض والبناء عليها دون اللجوء للاقتراض من البنوك فردياً أو تضامناً بين الزوج والزوجة وفي هذا عبء كبير على دخل الأسرة الشهري. أما بقية المقترحات والقضايا الستة عشر (16) الأخرى التي سألت عنها جمهور عينة البحث فلم يكن لمتغير العمر أي دلالة إحصائية على أي منها عند مستوى (0.05)، مما يعني رفض كل تلك الفرضيات والأخذ بالفرضيات البديلة لها.

جدول (3): الفرضية الثانية: نتائج تحليل التباين الأحادي لآراء الشباب الكويتي بمجمل قضايا الإسكان في ضوء متغير العمر.

س	البعد (الرأي الإسكاني)	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
41	هل توافق على تخفيض قيمة مبلغ التثمين الذي على أساسه يحرم المواطن من حق الرعاية الإسكانية إلى 250 ألف دينار كويتي بدلاً من المبلغ الحالي وهو 300 ألف دينار؟	بين المجموعات	4.046	5	0.809	2.893	0.014
		داخل المجموعات			0.280		
		المجموع			564		

الفرضية الثالثة: ليس للمحافظة التي يسكن فيها الشاب أو الشابة أي علاقة برأي الشباب الكويتي في مجمل القضايا المرتبطة بأزمة الإسكان الحكومي في الكويت. تنقسم دولة الكويت تنظيمياً إلى ست محافظات هي: العاصمة، وحولي، والفروانية، الجهراء، ومبارك الكبير، والأحمدي. وفي كل محافظة تقريباً توجد تركيبة سكانية من المواطنين والوافدين سائدة وتركيبات أخرى متباينة بعض الشيء. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تكثر تركيبة الحضر في محافظتي العاصمة وحولي، بينما تزداد تركيبة أبناء القبائل في محافظات الجهراء والأحمدي وربما تتعادل التركيبات السكانية للمواطنين في محافظتي الفروانية ومبارك الكبير.

لذلك فإنه بالنظر إلى الجدول (4) نجد أن المحافظة التي يسكن فيها شباب وشابات العينة قد كان لها تأثير ذو دلالات إحصائية متباينة على ثلاث من القضايا والمقترحات السبعة عشر (17) التي طرحت عليهم. فاختلاف السكن في المحافظة كان له دلالة إحصائية (0.004) على الرأي في تفضيل السكن في شقة حكومية بدلاً من البيت الحكومي لا سيما إذا كانت مساحة بناء الشقة مساوية لمساحة البناء في البيت ومع تساوي عدد الغرف والصالات وجميع المرافق في الخيارين السكنيين. كذلك فقد كان لاختلاف مكان السكن في محافظات الكويت الستة دلالة إحصائية (0.013) حول مدى التوافق أو الموافقة على سياسة الانتفاع بالسكن الحكومي بدل سياسة تملكه، وكان لذلك المتغير أيضاً دلالة إحصائية (0.024) على قضية الرضى أو الامتناع من مواقف أعضاء مجلس الأمة من القضية الإسكانية. أما بقية المقترحات والقضايا الأربع عشرة (14) الأخرى التي سأل عنها جمهور عينة البحث فلم يكن لمتغير المحافظة أي دلالة إحصائية على أي منها عند مستوى (0.05)، مما يعنى رفض كل تلك الفرضيات والأخذ بالفرضيات البديلة لها.

جدول (4): الفرضية الثالثة: نتائج تحليل التباين الأحادي لآراء الشباب الكويتي بمجمل قضايا الإسكان في ضوء متغير المحافظة.

س	البعد (الرأي الإسكاني)	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
25	هل تفضل السكن في شقة حكومية بدلاً من البيت الحكومي لا سيما إذا كانت مساحة البناء في الشقة مساوية لمساحة البناء في البيت ومع تساوي عدد الغرف والصالات	بين المجموعات	3.069	5	0.614	3.525	0.004
		داخل المجموعات	96.974	557	0.174		
		المجموع	100.043	562			

						وجميع المرافق في الاثنين؟	
0.013	2.917	0.958	5	4.790	بين المجموعات	هل توافق على سياسة الانتفاع بالسكن بدل سياسة التملك للمساكن الحكومية؟	51
		0.0328	558	183.245	داخل المجموعات		
			563	188.035	المجموع		
0.024	2.611	0.821	5	4.107	بين المجموعات	هل أنت راضٍ عن مواقف أعضاء مجلس الأمة من القضية الإسكانية؟	55
		0.315	558	175.553	داخل المجموعات		
			563	179.660	المجموع		

الفرضية الرابعة: ليس لنوعية السكن الذي يعيش فيه حالياً أفراد العينة أي علاقة بآراء الشباب الكويتي في مجمل القضايا المرتبطة بأزمة الإسكان الحكومي في الكويت.

يسكن الغالبية العظمي من الشباب العزاب مع أهاليهم إما في مساكن ملك خاص أو في مساكن في الأصل كانت بيوتاً أو شققاً حكومية. كذلك فإن عدداً لا بأس به من الشباب المتزوجين يسكنون مع أهاليهم ونسبة كبيرة منهم يسكنون بالإيجار في شقق أو أدوار أو ملاحق سكنية كل حسب قدرته المالية. لذلك فإنه بالنظر إلى الجدول (5) الخاص بالفرضية الرابعة التي مفادها أنه ليس لنوعية السكن الذي يعيش فيه حالياً أفراد العينة أي علاقة بآراء الشباب الكويتي في مجمل القضايا المرتبطة بأزمة الإسكان الحكومي في الكويت، نجد أن تلك الفرضية لها دلالات إحصائية أقل من (0.05) على أربع قضايا إسكانية من أصل سبع عشرة (17) قضية. فقد كان لنوعية السكن الحالي دلالة إحصائية (0.001) من قضية الموافقة على تخفيض القرض الإسكاني من 100 ألف دينار كويتي إلى 70 ألف دينار كويتي، وكان للتغير دلالة إحصائية (0.036) على مقترح تقليل مدة سداد أقساط المسكن الحكومي من

خلال رفع قيمة سداد القسط الشهري للقرض. كذلك كان لنوعية السكن الحالي لعينة الدراسة دلالة إحصائية (0.041) على مقترح شراء حكومة الكويت بعض العمارات السكنية من أصحابها واستخدامها لحل القضية الإسكانية أو التخفيف منها. وأخيراً كان لنوعية السكن الحالي لعينة الدراسة دلالة إحصائية (0.045) على مقترح فكرة مقاضاة الجهة الرسمية المعنية بالإسكان الحكومي قانونياً في حال التأخر في تلبية طلبات الإسكان ومخالفة المادة (17) من القانون رقم (47) لسنة 1993 الخاص بشأن الرعاية السكنية، حيث تنص تلك المادة على أن "تلتزم المؤسسة بتوفير الرعاية السكنية لمستحقيها في مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ تسجيل طلب الحصول على هذه الرعاية السكنية"، ثم جاء في الفقرة التالية من المادة نفسها الاستثناء من أحكام الفقرة السابقة بحيث "يكون توفير الرعاية السكنية للمستحقين المسجلة طلباتهم في تاريخ العمل بهذا القانون، خلال مدة لا تتجاوز ثماني سنوات من تاريخ العمل به".

أما بقية المقترحات والقضايا الثلاث عشرة (13) الأخرى التي سأل عنها جمهور عينة البحث فلم يكن لمتغير نوعية السكن أي دلالة إحصائية على أي منها عند مستوى (0.05)، مما يعنى رفض كل تلك الفرضيات والأخذ بالفرضيات البديلة لها.

الفرضية الخامسة: ليس لتقديم الطلب على الإسكان الحكومي أي علاقة برأي الشباب الكويتي في مجمل القضايا المرتبطة بأزمة الإسكان الحكومي في الكويت.
جدول (5): الفرضية الرابعة: نتائج تحليل التباين الأحادي لآراء الشباب الكويتي بمجمل قضايا الإسكان في ضوء متغير نوعية السكن الحالي.

س	البعد (الرأي الإسكاني)	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
31	هل توافق على خفض قيمة القرض الإسكاني من 70 ألف دينار كويتي إلى 54 ألف دينار؟	بين المجموعات	2.234	2	1.117	6.974	0.001
		داخل المجموعات	89.349	558	0.160		
		المجموع	91.583	260			
35	هل توافق على تقليل مدة سداد أقساط المسكن الحكومي؟	بين المجموعات	1.1965	2	0.982	3.332	0.036
		داخل المجموعات	164.207	557	0.295		
		المجموع	166.171	559			
47	هل توافق على شراء الحكومة لبعض العمارات السكنية من أصحابها واستخدامها لحل أزمة الإسكان أو التخفيف منها؟	بين المجموعات	1.708	2	0.854	3.214	0.041
		داخل المجموعات	148.284	558	0.266		
		المجموع	149.993	560			
49	إذا كان طلبك الإسكاني متأخرًا ويحق لك قانونيًا مقاضاة الحكومة على ذلك التأخير فهل ممكن أن تفكر في مقاضاة الجهات الحكومية المتسببة في ذلك التأخير؟	بين المجموعات	1.957	2	0.979	3.128	0.045
		داخل المجموعات	174.264	557	0.313		
		المجموع	176.221	559			

بالنظر إلى الجدول (6) نجد أن فرضية علاقة تقديم طلب المسكن الحكومي كان لها دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) على مقترح واحد من أصل سبعة عشر (17) مقترحاً وهو مقترح الموافقة على تقليل مدة سداد أقساط القرض الحكومي بهدف تقليل مدة السداد حيث كانت الدلالة الإحصائية تساوي (0.018). أما بقية المقترحات والقضايا الست عشرة (16) الأخرى التي سأل عنها جمهور عينة البحث فلم يكن لمتغير تقديم الطلب على الإسكان الحكومي أي دلالة إحصائية على أي منها عند مستوى (0.05)، مما يعنى رفض كل تلك الفرضيات والأخذ بالفرضيات البديلة لها.

جدول (6): الفرضية الخامسة: نتائج تحليل التباين الأحادي لآراء الشباب الكويتي بمجمل قضايا الإسكان في ضوء متغير تقديم طلب سكن حكومي.

س	البعد (الرأي الإسكاني)	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
35	هل توافق على تقليل مدة سداد أقساط المسكن الحكومي؟	بين المجموعات	2.998	3	0.999	3.374	0.018
		داخل المجموعات	166.773	563	0.296		
		المجموع	169.771	566			

الفرضية السادسة: ليس لطبيعة الحالة الاجتماعية أي علاقة برأي الشباب الكويتي في مجمل القضايا المرتبطة بأزمة الإسكان الحكومي في الكويت.

لم يكن للفرضية السادسة المرتبطة بطبيعة الحالة الاجتماعية لأفراد عينة الدراسة أي دلالة إحصائية تساوي أو أقل من الدلالة الإحصائية (0.05) على أي من القضايا والمقترحات السبعة عشر (17) المرتبطة بأزمة الإسكان الحكومي في الكويت التي أخذت الآراء فيها، لذلك ترفض كل تلك الفرضيات ويؤخذ بالفرضيات البديلة لها.

الفرضية السابعة: ليس لوجود الأبناء الذين يسكنون من أفراد عينة الدراسة أي علاقة برأي الشباب الكويتي في مجمل القضايا المرتبطة بأزمة الإسكان الحكومي في الكويت.

بالنظر إلى الجدول (7) نجد أن الفرضية المذكورة أعلاه كان لها دلالة إحصائية (0.042) فقط على فكرة الموافقة على رفع قيمة الأراضي الحكومية للتناسب مع أسعار الأراضي في سوق العقار. ربما يكون سبب هذه الدلالة الإحصائية على متغير وجود الأطفال الذين يسكنون مع مقدم الطلب راجعاً لارتفاع المصروفات الشهرية لذلك الشخص بما فيها أية قروض أخرى مستحقة غير قرض الإسكان. أما بقية المقترحات والقضايا الست عشرة (16) الأخرى التي سأل عنها جمهور عينة البحث فلم يكن لمتغير وجود الأبناء أي دلالة إحصائية على أي منها عند مستوى (0.05)، مما يعنى رفض كل تلك الفرضيات والأخذ بالفرضيات البديلة لها.

جدول (7): الفرضية السابعة: نتائج تحليل التباين الأحادي لآراء الشباب الكويتي بمجمل قضايا الإسكان في ضوء متغير عدد الأبناء الذين يسكنون مع المشارك في الاستبانة.

س	البعد (الرأي الإسكاني)	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
39	هل توافق على رفع قيمة الأراضي الحكومية لتناسب مع أسعار الأراضي في سوق العقار؟	بين المجموعات	1.786	5	0.357	2.321	0.042
		داخل المجموعات	85.422	555	0.154		
		المجموع	87.209	560			

الفرضية الثامنة: ليس للسكن مع الوالدين أو أحدهما أي علاقة برأي الشباب الكويتي في مجمل القضايا المرتبطة بأزمة الإسكان الحكومي في الكويت.

من خلال الجدول (8) نجد أن متغير سكن المشارك أو المشاركة من عينة الدراسة قد كان له دلالة إحصائية (0.020) على قضية إسكانية واحدة هي فكرة السكن في بيت حكومي مدى الحياة بدلاً من تملكه، فقد رفض هذا المقترح غالبية أفراد العينة. حيث إن تملك البيت يعطي المالك الحق في التصرف فيه ولو بعد حين، أما مجرد السكن فيه فإنه يسلبه مثل ذلك الحق ولا يمكنه من التصرف فيه أبداً إلا بعد مراجعة وأخذ موافقة الجهة الحكومية المعنية المسؤولة عنه. أما بقية المقترحات والقضايا الست عشرة (16) الأخرى التي سأل عنها جمهور عينة البحث فلم يكن لمتغير السكن مع الوالدين أي دلالة إحصائية على أي منها عند مستوى (0.05)، مما يعنى رفض كل تلك الفرضيات والأخذ بالفرضيات البديلة لها.

جدول (8): الفرضية الثامنة: نتائج تحليل التباين الأحادي لآراء الشباب الكويتي بمجمل قضايا الإسكان في ضوء متغير السكن مع أحد الوالدين أو كليهما.

س	البعد (الرأي الإسكاني)	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
27	هل توافق على فكرة السكن في بيت حكومي مدى الحياة بدلاً من تملكه؟	بين المجموعات	0.710	2	0.355	3.928	0.020
		داخل المجموعات	50.729	561	0.090		
		المجموع	51.440	563			

الفرضية التاسعة: ليس لمستوى الدخل الأسري الشهري أي علاقة برأي الشباب الكويتي في مجمل القضايا المرتبطة بأزمة الإسكان الحكومي في الكويت.

لقد كان لهذه الفرضية النصيب الأكبر من الدلالات الإحصائية على آراء أفراد العينة المشاركين في الدراسة بالتأثير في ثماني (8) قضايا إسكانية من أصل سبع

- عشرة (17) قضية (الجدول رقم 9). فقد جاءت الدلالات الإحصائية المساوية للدلالة الإحصائية (0.05) أو أقل على القضايا والمقترحات الإسكانية الآتية:
- (0.004) هي الدلالة الإحصائية على مقترح خفض قيمة القرض الإسكاني من 100 ألف دينار كويتي إلى 70 ألف دينار كويتي.
 - (0.022) هي الدلالة الإحصائية على مقترح تخفيض قيمة مبلغ التثمين من 300 ألف دينار كويتي إلى مبلغ 250 ألف دينار الذي على أساسه يحرم المواطن من حق الرعاية الإسكانية.
 - (0.007) هي الدلالة الإحصائية على مقترح شراء الحكومة الكويتية لبعض العمارات السكنية من أصحابها واستخدامها في حل أزمة الإسكان الحكومي أو التخفيف من حدتها.
 - (0.000) هي الدلالة الإحصائية على مقترح مقاضاة الجهات المعنية بالإسكان الحكومي في حال تأخر تنفيذها وتسليمها للمساكن الحكومية إلى مستحقيها لمخالفتها في ذلك القانون المعني بهذا الشأن.
 - (0.007) هي الدلالة الإحصائية على مقترح تطبيق سياسة الانتفاع بالسكن الحكومي بدلاً من سياسة تملكه.
 - (0.015) هي الدلالة الإحصائية على الرأي أن الصحافة المحلية واضحة وأمينية في نقل آخر تطورات الأزمة الإسكانية في الكويت.
 - (0.000) هي الدلالة الإحصائية على مستوى الرضى عن مواقف أعضاء مجلس الأمة من القضية الإسكانية.
 - وأخيراً (0.001) هي الدلالة الإحصائية على رأي أفراد العينة في مساندة مجلس الأمة في طريقة الدفاع عن حقوق المواطن الإسكانية.

جدول (9): الفرضية التاسعة: نتائج تحليل التباين الأحادي لآراء الشباب الكويتي بمجمل قضايا الإسكان في ضوء متغير مستوى الدخل الأسري الشهري.

س	البعد (الرأي الإسكاني)	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
31	هل توافق على خفض قيمة القرض الإسكاني من 100 ألف دينار كويتي إلى 70 ألف دينار؟	بين المجموعات	2.507	4	0.627	3.890	0.004
		داخل المجموعات	91.381	567	0.161		
		المجموع	93.888	571			
41	هل توافق على تخفيض قيمة مبلغ التثمين الذي على أساسه يحرم المواطن من حق الرعاية الإسكانية إلى 250 ألف دينار كويتي بدلاً من المبلغ الحالي وهو 300 ألف دينار؟	بين المجموعات	3.366	4	0.842	2.893	0.022
		داخل المجموعات	164.934	567	0.291		
		المجموع	168.301	571			
47	هل توافق على شراء الحكومة بعض العمارات السكنية من أصحابها واستخدامها لحل أزمة الإسكان أو التخفيف منها؟	بين المجموعات	4.062	4	1.015	3.524	0.007
		داخل المجموعات	163.400	567	0.288		
		المجموع	167.462	571			
49	إذا كان طلبك الإسكاني متأخرًا ويحق لك قانونيًا مقاضاة الحكومة على	بين المجموعات	14.970	4	3.743	11.901	0.000
		داخل المجموعات	177.989	566	0.314		

			570	192.960	المجموع	ذلك التأخير فهل ممكن أن تفكر في مقاضاة الجهات الحكومية المتسببة في ذلك التأخير؟	
0.007	3.562	1.211	4	4.846	بين المجموعات	هل توافق على سياسة الانتفاع بالسكن بدل سياسة التملك للمساكن الحكومية؟	51
		0.340	567	192.838	داخل المجموعات		
			571	197.684	المجموع		
0.015	3.123	0.778	4	3.112	بين المجموعات	هل ترى أن الصحافة واضحة وأمينه في نقل آخر تطورات القضية الإسكانية؟	53
		0.249	566	141.017	داخل المجموعات		
			570	144.130	المجموع		
0.000	5.363	1.721	4	6.883	بين المجموعات	هل أنت راضٍ عن مواقف أعضاء مجلس الأمة من القضية الإسكانية؟	55
		0.321	566	181.614	داخل المجموعات		
			570	188.497	المجموع		
0.001	5.005	2.978	4	11.913	بين المجموعات	هل تساند مجلس الأمة في طريقة دفاعه عن حقوق الإسكانية؟	57
		0.595	567	337.407	داخل المجموعات		
			571	349.320	المجموع		

وعليه يمكن القول إن مستوى الدخل الأسري كان متغيرًا ضاغطًا على عدد من القضايا الإسكانية نظرًا لوقوع أغلب دخول الأسر الشهرية دون مستوى 1,500 دينار كويتي شهريًا، وارتفاع المصروفات الأسرية الشهرية بين إيجار السكن ومصروفات

المأكل والمشرب والملبس والاحتياجات المختلفة. أما بقية المقترحات والقضايا التسع (9) الأخرى التي سأل عنها جمهور عينة البحث فلم يكن لمتغير مستوى الدخل الأسري الشهري أي دلالة إحصائية على أي منها عند مستوى (0.05)، مما يعني رفض كل تلك الفرضيات والأخذ بالفرضيات البديلة لها.

الفرضية العاشرة: ليس لجهة الدراسة الحالية أي علاقة برأي الشباب الكويتي في مجمل القضايا المرتبطة بأزمة الإسكان الحكومي في الكويت.

تكوّن مجتمع عينة هذه الدراسة من طلبة وطالبات كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، وجامعة الكويت، والمعهد العالي للفنون المسرحية، وجامعة الخليج، إلا إن الاستبانات التي استُعيدت كانت فقط من طلبة وطالبات كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب وجامعة الكويت. لذلك فإنه بالنظر إلى الجدول (10) نجد أن متغير جهة الدراسة الحالية كان له دلالات إحصائية تساوي أو أقل من (0.05) على خمس (5) قضايا إسكانية من أصل سبع عشرة (17) قضية عرضت على أفراد عينة الدراسة لإبداء الرأي.

لقد كان لجهة الدراسة الحالية دلالة إحصائية (0.041) على فكرة تفضيل امتلاك شقة حكومية بدلاً من العيش مدى الحياة في بيت حكومي غير قابل للتملك. كذلك فقد كان للمتغير نفسه دلالة إحصائية (0.003) على مقترح الموافقة على زيادة قيمة الأقساط الشهرية مقابل استملاك أي من الخيارات الإسكانية المختلفة كالشقق أو المساكن الحكومية أو القسائم والقروض. أيضاً كان للمتغير ذاته دلالة إحصائية (0.040) على مقترح مدى الموافقة على تصغير مساحة أرض البيت الحكومي أو القسيمة من 400 متر مربع إلى 250 متر مربع، وكانت الدلالة الإحصائية (0.007) على مقترح الموافقة على شراء الحكومة بعض العمارات السكنية من أصحابها واستخدامها لحل أزمة الإسكان الحكومي أو التخفيف منها. وأخيراً كان

لمتغير جهة الدراسة الحالية دلالة إحصائية (0.000) على مقترح حق مقاضاة الحكومة الكويتية في حالة التأخر في تلبية طلبات الإسكان عن المدة الزمنية التي أقرها قانون الرعاية الإسكانية في الكويت. أما بقية المقترحات والقضايا الاثنتي عشر (12) الأخرى التي سأل عنها جمهور عينة البحث فلم يكن لمتغير جهة الدراسة أي دلالة إحصائية على أي منها عند مستوى (0.05)، مما يعني رفض كل تلك الفرضيات والأخذ بالفرضيات البديلة لها.

جدول (10): الفرضية العاشرة: نتائج تحليل التباين الأحادي لآراء الشباب الكويتي بمجمل قضايا الإسكان في ضوء متغير جهة الدراسة الحالية.

س	البعد (الرأي الإسكاني)	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
29	هل تفضل امتلاك شقة حكومية بدلاً من العيش مدى الحياة في بيت حكومي لا تملكه؟	بين المجموعات	3.040	4	0.760	2.509	0.041
		داخل المجموعات	172.944	571	0.303		
		المجموع	175.984	575			
33	هل توافق على زيادة قيمة الأقساط الشهرية لاستملاك الخيارات السكنية المختلفة كالشقق أو المساكن الحكومية وغيرها؟	بين المجموعات	3.666	4	0.917	4.079	0.003
		داخل المجموعات	128.306	571	0.225		
		المجموع	131.972	575			
37	هل توافق على تصغير مساحة أرض البيت أو القسيمة من 400 متر مربع إلى 250 متر مربع؟	بين المجموعات	0.729	4	0.182	2.526	0.040
		داخل المجموعات	41.186	571	0.072		
		المجموع	41.915	575			

0.007	3.581	1.063	4	4.252	بين المجموعات	هل توافق على شراء الحكومة بعض العمارات السكنية من أصحابها واستخدامها لحل أزمة الإسكان أو التخفيف منها؟	47
		0.297	571	169.498	داخل المجموعات		
			575	173.750	المجموع		
0.000	5.346	1.793	4	7.174	بين المجموعات	إذا كان طلبك الإسكاني متأخرًا ويحق لك قانونيًا مقاضاة الحكومة على ذلك التأخير فهل ممكن أن تفكر في مقاضاة الجهات الحكومية المتسببة في ذلك التأخير؟	49
		0.335	570	191.219	داخل المجموعات		
			574	198.393	المجموع		

ملخص النتائج

من خلال ما سبق استعراضه، نجد أن الفرضيتين التاسعة والعاشرتين المرتبطتين بمستوى الدخل الأسري الشهري ومكان الدراسة الحالية كان لهما أكثر الدلالات الإحصائية عند مستوى (0.05) على آراء الشباب في مختلف قضايا أزمة الإسكان الحكومي السبع عشرة (17) التي تم تناولها في هذه الدراسة، بينما لم يكن للفرضية السادسة المرتبطة بالحالة الاجتماعية لأفراد العينة أية دلالة إحصائية مرتبطة بآراء الشباب على أي من قضايا الإسكان الحكومي. أما بقية فرضيات الدراسة السبع فقد كانت الدلالات الإحصائية لها تتراوح بين قضية واحدة إلى أربع قضايا إسكانية.

كذلك تبين بوضوح من آراء الشباب والشابات أفراد عينة الدراسة أن الغالبية

فيهم:

- لا تفضل السكن في شقة حكومية بدلاً من البيت الحكومي حتى وإن كانت مساحة البناء في الشقة مساوية لمساحة البناء في البيت ومع تساوى عدد الغرف والصالات وجميع المرافق في الاثنين.
- لا توافق على فكرة السكن في بيت حكومي مدى الحياة بدلاً من تملكه.
- لا توافق على خفض قيمة القرض الإسكاني من 100 ألف دينار إلى 70 ألف دينار.
- لا توافق على زيادة قيمة الأقساط الشهرية لاستملاك الخيارات السكنية المختلفة كالشقق أو المساكن الحكومية وغيرها.
- لا توافق على تقليل مدة سداد أقساط المسكن الحكومي.
- لا توافق على تصغير مساحة أرض البيت أو القسيمة من 400 متر مربع إلى 250 متر مربع.

- لا توافق على رفع قيمة أراضي المساكن الحكومية للتناسب مع أسعار الأراضي في سوق العقار.
 - لا توافق على تخفيض قيمة مبلغ التثمين الذي على أساسه يحرم المواطن من حق الرعاية السكنية إلى 250 ألف دينار بدلاً من المبلغ الحالي وهو 300 ألف دينار.
 - لا توافق على أن يتحمل المواطن جزءاً من مصاريف البنية التحتية للمشروع الإسكاني الذي سيستفيد منه.
 - لا توافق على سياسة الانتفاع بالسكن بدل سياسة التملك للمساكن الحكومية.
 - لا ترى أن الصحافة واضحة وأمينه في نقل آخر تطورات القضية الإسكانية.
 - غير راضين عن مواقف أعضاء مجلس الأمة من القضية الإسكانية.
- في المقابل قد تبين بوضوح من آراء الشباب والشابات أفراد عينة الدراسة أن

الغالبية فيهم:

- تفضل امتلاك شقة حكومية بدلاً من العيش مدى الحياة في بيت حكومي لا تملكه.
 - توافق على فكرة أن تكون مساحة البيوت الحكومية القريبة من العاصمة 400 متر مربع وتكون مساحة البيوت في المناطق البعيدة 600 متر مربع لتشجيع السكن في المناطق الجديدة.
 - توافق على شراء الحكومة بعض العمارات السكنية من أصحابها واستخدامها لحل أزمة الإسكان أو التخفيف منها.
- بينما نجد أن غالبية أفراد العينة قد تذبذبت آراؤهم تجاه مساندة أعضاء مجلس الأمة في طريقة دفاعهم عن حقوق المواطنين الإسكانية.

المناقشة:

من كل ما سبق ذكره في مجال استعراض نتائج هذه الدراسة الاستطلاعية، فقد تبين لنا عدة نتائج مهمة تستحق إمعان النظر والبحث الشمولي العميق. من أهم تلك النتائج نورد ما يأتي:

• غالبية المشاركين بالدراسة لا يفضلون السكن في شقة حكومية بدلاً من البيت الحكومي، حتى وإن كانت مساحة البناء في الشقة مساوية لمساحة البناء في البيت، مع تساوي عدد الغرف والصالات وجميع المرافق في الاثنين. وهذا واضح من نتائج إحدى الدراسات السابقة التي وجدت أن من أهم القيم السكنية للشباب الكويتي هي الملكية (Alnajadah, 2008) بالإضافة إلى أن أهم أسباب عزوف الشباب عن الشقة الحكومية النظر إليها على أنها منقصة لملكية الشخص للعقار، حيث يكون القرار للمكان تحت سيطرة اتحاد الملاك وليس لشخصه فقط، وبليه عدم وجود خصوصية كافية للمكان.

• عدد كبير من أفراد العينة لا توافق على فكرة السكن في بيت حكومي مدى الحياة بدلاً من تملكه. والملكية Ownership واحدة من أهم القيم السكنية للفرد في الكويت (Alansari & Alnajadah, 2023). حيث إن الملكية للمسكن تعزز ارتباط الشخص بالمكان وتزيد من ولائه.

• الغالبية العظمى من المشاركين في هذه الدراسة يرفضون فكرة تصغير مساحة أرض البيت أو القسيمة من 400 متر مربع إلى 250 متر مربع. يرى الباحثان أن السبب في ذلك هو تجربة بعض الأشخاص للبيوت الحكومية التي مساحتها 300 متر مربع إلى 375 متر مربع، والتي قد مُنحت منذ 20 سنة أو أكثر في بعض المناطق السكنية في الكويت. حيث إن كثيراً من الحاصلين عليها قد أجروا تعديلات

أو ترميمات بل هدمًا لكامل القسيمة وإعادة بنائها بناءً على رغباته الحالية .
(Mahgoub, 2009)

• غالبية عينة الدراسة لم توافق على خفض قيمة القرض الإسكاني من 100 ألف دينار إلى 70 ألف دينار .

القرض الإسكاني هو المعين الأساسي لبناء القسائم الحكومية في الكويت، وخصوصًا أنه قرض حسن؛ أي دون فوائد، حيث يعتمد كثير من الأسر الشابة عليه في مرحلة بناء بيت العمر . ومع ارتفاع أسعار مواد البناء والأيدي العاملة في الوقت الراهن، أصبح خفض قيمة القرض الإسكاني مستحيلة. في حين يطالب بعض السياسيين والمواطنين بضرورة زيادة القرض الإسكاني ليعين المواطن على بناء بيت العمر دون الحصول على قرض آخر من البنوك التجارية بفوائد مرتفعة.

التوصيات

- والمحصلة النهائية لهذه الدراسة أن خرجت ببعض التوصيات، وأهمها:
1. ضرورة اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة للإسراع في تلبية طلبات الإسكان المتراكمة لأكثر من 8 سنوات وهو الحد الأقصى من عدد السنوات التي نص عليها قانون الإسكان رقم (47) لسنة 1993 في مادته رقم (17).
 2. ضرورة محاسبة الجهات الرسمية المتسببة في تراكم طلبات الإسكان لمدد زمنية قاربت الخمسة عشر عامًا.
 3. عمل دراسة رسمية علمية معمقة وموسعة للوقوف على آراء شباب وشابات الكويت في جميع القضايا والمقترحات ذات العلاقة بأزمة الإسكان الحكومي في الكويت، بما في ذلك فكرة إعادة النظر في مفهوم خدمة الإسكان الحكومي.
 4. يوصى بالإسراع في تنفيذ المشروعات الإسكانية المعطلة أو بطيئة التنفيذ لتغيير نظرة الشباب عن موضوع القضية الإسكانية، وخصوصًا أنها مرتبطة بقرار الزواج مباشرة.
 5. ضرورة تخصيص وتوزيع المؤسسة العامة للرعاية السكنية عددًا أكبر من القسائم الحكومية على المواطنين بدلًا من الشقق الحكومية.
 6. يوصى بعرض نتائج هذه الدراسة على الجهات المعنية بالإسكان في الكويت للاستماع إلى ردود أفعالهم ووجهات نظرهم وتوجيهاتهم.
 7. يوصى بإعادة تطبيق هذه الدراسة تطبيقًا موسعًا على عينة عشوائية من الأسر الشابة الكويتية المخصص لهم قسائم سكنية أو الذين مُنحوا بيوتًا حكومية؛ وذلك للمقارنة مع نتائج هذه الدراسة واختبار صدق هذه النتائج.

المصادر والمراجع

المصادر:

- القرآن الكريم (الأحqاف: 15).
- القرآن الكريم (النور: 59).

المراجع العربية:

- الإدارة المركزية للإحصاء (2022). تقدير أعداد السكان في دولة الكويت حسب فئات العمر والجنسية والنوع في 1-1-2022. الإدارة المركزية للإحصاء: دولة الكويت.
- أوه، دو يونغ، و شين، هيون بانغ. (2023). تحديد أزمة الإسكان في الكويت وارتباطها بالدولة والأرض والمجتمع. منشورات برنامج الكويت في مركز الشرق الأوسط - مارس 2023.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2014). شباب مُمكن، مستقبل مستدام: استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة في الجنسين 2014-2017.
- الجريدة. (2022). مبارك العرو: 1.5 مليار دينار كلفة بدل الإيجار في 7 سنوات. الجريدة - الكويت. موقع الكتروني شوهد في سبتمبر 15، 2023: <https://www.aljarida.com/articles/1654531474421460200>
- شاهين، علاء الدين علي. (2009). بيوت كويتية واشكالات بصرية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - العدد 133، ابريل 2009، الكويت.
- كويت جديدة. (2023). خطة التنمية. موقع الكتروني شوهد في سبتمبر 15، 2023: https://www.newkuwait.gov.kw/program_details.aspx?pid=N
g==

- المصلح، محمد. (2022). طلبات السكن إلى 94 ألفاً.. و«بدل الإيجار» يتضاعف. موقع الكتروني شوهد في سبتمبر 29، 2022، <https://www.alqabas.com/article/5894886>
- المطيري، خالد أبا الصافي. (2021). توظيف حقوق الانتفاع على الأراضي البيضاء في معالجة أزمة السكن: دراسة فقهية مقارنة بالقانون الكويتي. مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية - المجلد 18 - العدد 2، جامعة الشارقة.
- المؤسسة العامة للرعاية السكنية (2013). قوانين المؤسسة العامة للرعاية السكنية. المؤسسة العامة للرعاية السكنية، دولة الكويت.
- المؤسسة العامة للرعاية السكنية (2021). إحصائية بعدد الطلبات الإسكانية القائمة حسب تواريخ الأولوية.
- المؤسسة العامة للرعاية السكنية (2022). المشاريع الإسكانية قيد التنفيذ. موقع الكتروني شوهد في سبتمبر 15، 2022: https://www.pahw.gov.kw/Projects_in_progress
- النجاده، علي. (2008). تحديد وترتيب القيم السكنية عند الشباب والأسر الكويتية الشابة. مجلة علوم وفنون دراسات وبحوث - المجلد 20، العدد 1، جمهورية مصر العربية.
- النجاده، علي. (2018). أزمة الإسكان الحكومي في دولة الكويت: الأسباب والحلول. مجلة العمارة والفنون والعلوم الأنسانية. العدد الحادي عشر، الجزء الثاني، جمهورية مصر العربية.
- الهيئة العامة للشباب (2016). إستراتيجية الهيئة العامة للشباب 2017/2016 - 2021/2020. الهيئة العامة للشباب: دولة الكويت.

REFERENCES

- Alansari, A. & Alnajadah, A. (2023). Examining Housing Values for young families in Kuwait: The Case of Almutlaa City. *Journal of Sciences and Arts*, 19(1), 371- 398. Alexandria University.
- Al-Hay'ah al-'Āmmah lil-Shabāb (2016). Istirātijyah al-Hay'ah al-'Āmmah lil-Shabāb 2016/2017 – 2020/2021. Al-Hay'ah al-'Āmmah lil-Shabāb : State of Kuwait .Retrieved online on 6/8/2017, from https://www.youth.gov.kw/Strategy2016/Strategy_2016.pdf
- Al-Idārah al-Markazīyah lil-Iḥṣā'. (2022). Taqdīr i'dād al-Sukkān fī Dawlat al-Kuwayt Ḥasab fi'āt al-'umr wa-al-jinsīyah wa-al-naw' fī 1-1-2022. Al-Idārah al-Markazīyah lil-Iḥṣā': State of Kuwait. Retrived online on 20/11/2022, from <https://www.paci.gov.kw/stat/SubCategory.aspx?ID=2>
- Al-Jarīdah. (2022). Mubārak al'rw : 1. 5 milyār Dīnār klfh Badal al-ijār fī 7 sanawāt. al-Jarīdah – al-Kuwayt.
- Al-Mu'assasah al-'Āmmah lil-Ri'āyah al-sakanīyah. (2013). Qawānīn al-Mu'assasah al-'Āmmah lil-Ri'āyah al-sakanīyah. al-Mu'assasah al-'Āmmah lil-Ri'āyah al-sakanīyah, State of Kuwait.
- Al-Mu'assasah al-'Āmmah lil-Ri'āyah al-sakanīyah. (2017). Iḥṣā'iyāt wa Jadāwil. Retrieved online on 2/8/2017, from <http://www.housing.gov.kw/housing.aspx>
- Al-Mu'assasah al-'Āmmah lil-Ri'āyah al-sakanīyah. (2021). Iḥṣā'iyah b'dad al-Ṭalabāt al'skānyh al-qā'imah hasab tawārīkh al'wlwlyh .Retrieved online on 20/11/2022, from https://www.pahw.gov.kw/Downloads/Schedules/Existing_housing_applications20220822.pdf 20/11/2022
- Al-Mu'assasah al-'Āmmah lil-Ri'āyah al-sakanīyah. (2022). Al-Mashārī' al'skānyh qayd al-tanfīdh .Retrieved online on

20/11/2022,

from

https://www.pahw.gov.kw/Projects_in_progress

- Al-Muṣliḥ, Muḥammad. (2022). ṭalabāt al-sakan ilá 94 alfan .. wa « Badal al-ijār » ytdā‘f.
- Al-Muṭayrī, Khālid Abā al-Ṣāfi. (2021). Tawzīf Ḥuqūq al-intifā‘ ‘alá al-arādī al-Baydā’ fī Mu‘ālat Azmat al-sakan : dirāsah fiqhīyah muqāranah bi-al-qānūn al-Kuwaytī. Majallat Jāmi‘at al-Shāriqah lil-‘Ulūm al-shar‘īyah wa-al-Dirāsāt al-Islāmīyah – al-mujallad 18 – al-‘adad 2, Jāmi‘at al-Shāriqah.
- Alnjādh, ‘Alī. (2008). taḥdīd wa-tartīb al-Qayyim al-sakanīyah ‘inda al-Shabāb wa-al-usar al-Kuwaytīyah al-shābbah. Majallat ‘ulūm wa-funūn Dirāsāt wa-buḥūth-al-mujallad 20, al-‘adad 1, Jumhūrīyat Miṣr al-‘Arabīyah.
- Alnjādh, ‘Alī. (2018). Azmat al-ṣkān alḥṣwmy fī Dawlat al-Kuwayt : al-asbāb wa-al-ḥulūl. Majallat al-‘Imārah wa-al-Funūn wāl‘lwn al-Insānīyah. al-‘adad al-ḥādī ‘ashar, al-juz’ al-Thānī, Jumhūrīyat Miṣr al-‘Arabīyah.
- Awh, de Yūngh, wa Shīn, hywn bāngh. (2023). taḥdīd Azmat al-iskān fī al-Kuwayt wa-irtibātihā bi-al-dawlah wa-al-arḍ wa-al-mujtama‘. Manshūrāt Barnāmaj al-Kuwayt fī Markaz al-Sharq al-Awsaṭ-Mārs 2023.
- Barnāmaj al-Umam al-Muttaḥidah al-Inmā’ī .(2014). Shabāb mumakn, Mustaqbal mstdām: Istirātījīyah Barnāmaj al-Umam al-Muttaḥidah al-Inmā’ī llmsāwāh fī al-jinsayn 2014-2017.
- Ezeanah, U. (2021). *Housing Challenges in Nigeria*. IntechOpen eBooks. <https://doi.org/10.5772/intechopen.99263>
- Graham, L. T., Gosling, S. D., & Travis, C. K. (2015). The Psychology of Home Environments. *Perspectives on Psychological Science*, 10(3), 346–356. <https://doi.org/10.1177/1745691615576761>
- Hariyono, P. (2017). Resident satisfaction on their residence and environment (case study of Spondol Bumi Indah Housing

- of Semarang City). *IOP Conference Series: Earth and Environmental Science*, 99, 012014. <https://doi.org/10.1088/1755-1315/99/1/012014>
- Kim, J. S., & Kim, J. M. (2017). The Relation between Housing Needs and Housing Function according to the Maslow's Theory of Needs. *KIEAE Journal*, 17(4), 13–19. <https://doi.org/10.12813/kieae.2017.17.4.013>
 - Mahgoub, Y. (2009). Modifications of Governmental Housing Projects in Kuwait. International Conference on Social Science and Humanity. Singapore.
 - Shāhīn, 'Alā' al-Dīn 'Alī. (2009). Buyūt Kuwaytīyah wa-ishkālāt baṣarīyah. *Majallat Dirāsāt al-Khalīj wa-al-Jazīrah al-'Arabīyah-al-'adad 133*, Abrīl 2009, al-Kuwayt.
 - Tognoli, J. (1987). *Residential environments*. In Daniel Stokols & Irwin Altman (Eds.), *Handbook of environmental psychology* (pp. 655-690). New York, New York: John Wiley and Sons.